الاجتماع يقف أمام تطورات الأزمة والجهود المبذولة لحلها في إطار المبادرة الخليجية

رئيس الجمهورية يرأس اجتماعاً للجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني

التأكيد على أهمية توقيع المبادرة الخليجية في اجتماع تحضره كافة الأطراف في القصر الجمهوري

التشديد على ضرورة الالتزام بالمبادرة كمنظومة متكاملة غير قابلة للانتقاء

■ ،،صنعاء/سبأ

عقدت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي اجتماعا مساء أمس برئاسة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام.

حيث وقف الاجتماع أمام تطورات الأوضاع الراهنة في الساحة الوطنية وتداعيات الأزمة المفتعلة من أحزاب اللقاء المشترك والجهود المبذولة لحلها في إطار المبادرة المقدمة من وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي.

كما وقف الاجتماع أمام التحضيرات الخاصة بانعقاد الاجتماع الاستثنائي للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام والهيئات القيادية لأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي.

وفي مستهل الاجتماع عبرت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف عن تهانيها الحارة لجماهير شعبنا اليمني العظيم بمناسبة العيد الوطني الـ٢١ للجمهورية اليمنية وإعادة تحقيق وحدة الوطن في الـ٢٢ من مايو العظيم.

وأكد الاجتماع أن الوحدة هي عنوان العزة والكرامة والمجد والشموخ للوطن ومثلت بداية انطلاقه تاريخية لشعبنا في مسار البناء والنهوض الحضاري الشامل.. وأن الوحدة التي هي ملك لكل أبناء الشعب اليمني وهي قدره ومصيره وجدت لتبقى راسخة رسوخ جبال اليمن الشماء ولن ينال منها أحد لأنها محمية بالشعب ومؤسساته الدستورية وبقواه الخيرة الفاعلة التي كان لها الدور الريادي في تحقيق هذا الإنجاز الاستراتيجي الذي أعاد الاعتبار للتاريخ اليمني وجسد الوفاء لتضحيات الشهداء الأبرار.

وقد نوه الاجتماع بأنه في الوقت الذي يتم فيه الترحيب بالمبادرة لحل الأزمة والمدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية فإنه يؤكد على ضرورة الالتزام بها كمنظومة متكاملة غير قابلة للانتقاء والتجزئة وفي إطار آلية تنفيذية مزمنة وواضحة وفي مقدمتها إزالة عناصر التوتر السياسي والأمني وضمان النهج الديمقراطي التعددي واحترام الدستور وبما يحول دون أن تؤدي تلك المبادرة إلى خلق أزمة أكثر خطورة وتعقيدا.

وأشار إلى أن ما تقوم به أحزاب اللقاء المشترك وشركاؤها من أعمال تصعيد وتفاقم للتداعيات للأضرار بمصالح الوطن والمواطنين وبما يعكس توجهات غير مسؤولة ومقامرة لتلك الأحزاب والتي لا يهمها الوطن بشيء وتدفع به نحو الفتنة وإراقة الدماء وضمن أجندتها للانقلاب على الديمقراطية والشرعية الدستورية.. مثمنا عاليا المواقف الوطنية العظيمة لجماهير شعبنا اليمني الوفي التي عبرت وبصوت واضح عن رفضها الانقلاب على الديمقراطية والشرعية الدستورية وكافة أشكال التآمر والعنف والفوضى والتخريب وتمسكها بالأمن والاستقرار والوحدة والديمقراطية والشرعية الدستورية.

وأقر الاجتماع ضرورة أن تجري مراسم التوقيع على اتفاقية المبادرة في القاعة الكبرى بالقصر الجمهوري وبحضور كافة الأطراف السياسية المعنية بالتوقيع المؤتمر الشعبي العام وحلفائه أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي، وأحزاب اللقاء المشترك وشركائه والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي وسفراء الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وسفراء الدول الصديقة والشقيقة المعتمدين لدى بلادنا، ووسائل الإعلام وبما يجعل من هذه المناسبة حدثا تاريخيا يجسد الحكمة اليمانية والحرص على تجنيب الوطن الفتنة وإراقة الدماء والتي أكد دوما فخامة الأخ رئيس الجمهورية الالتزام بها من منطلق استشعاره العالي بمسؤوليته الوطنية وحرصه على الوطن وسلامته وعلى منجزات الشعب ومكتسباته التي حققها في ظل مسيرة الثورة اليمنية ٢٦ سبتمبر و١٤ اكتوبر.. مشيراً إلى أن أي توقيع في الغرف المغلقة لا يمكن الاعتراف به ويعكس نوايا سيئة تجاه المبادرة والالتزام ببنودها.

وناقش الاجتماع العديد من القضايا والتطورات واتخذ إزاءها القرارات المناسبة.

---

٥٦ مليار ريال تكلفة مشاريع الطرق المنفذة في حضرموت في عهد الوحدة

■ ،،المكلا/سبأ

شهدت محافظة حضرموت خلال الـ٢١ عاماً الماضية تنفيذ شبكة طرق حديثة تجاوزت أطوالها ٢٦٥٠ كيلومتراً وبتكلفة إجمالية بلغت ٥٦ مليار ريال.

وأوضح مدير عام مكتب الأشغال العامة والطرق بساحل حضرموت المهندس مبارك محمد متعافي لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ انه نظراً للمساحة الكبيرة التي تتميز بها المحافظة حرصت الدولة منذ إعادة تحقيق الوحدة على تنفيذ العديد من مشاريع الطرق التي ربطت المحافظة ببقية محافظات الجمهورية بعد أن كانت حضرموت تعاني العزلة بين مديرياتها النائية المترامية الأطراف لسنوات طويلة قبل إعادة توحيد الوطن.

وقال: إن إجمالي ما تم تخصيصه للمحافظة ضمن للخطة الخمسية الثالثة ٩٧ مليار ريال منها ٦٦ مليار ريال لمشاريع الطرقات و٤ مليارات خصصت لرصف مليون ومائة ألف متر مربع في شوارع مدينة المكلا ومدن الساحل، و٥ مليارات لتحسين المدن ومليارى ريال لمشروع الصالح السكني لذوي الدخل المحدود الذي يضم ٤٠٠ وحدة سكنية.

وبين متعافي أن من أهم المشاريع المنفذة في مجال الطرقات مشروع طريق الشحر سيحوت الدولي والذي يمتد عبر محافظة المهرة إلى منفذ شحن والمزيونة الحدودي مع سلطنة عمان والذي يعد من المشاريع في تسهيل النقل بين اليمن وسلطنة عمان ومنها إلى دول الخليج العربي.. مشيراً إلى انه تم استكمال المرحلة الأولى من الخط الدائري لمدينة المكلا البالغ طوله ٦٠ كيلومتراً وبتكلفة ٤ مليارات و٧٠٠ مليون بتمويل حكومي.

وقال انه يجري العمل حالياً لتنفيذ ١٠٨ مشاريع طرق بمديريات الساحل وجزيرة سقطرى بتكلفة ٥٣ مليراً و٨٨٣ مليون ريال، منها ١٢ مشروعاً في قطاع الأشغال العامة والطرق بتكلفة ٤ مليارات و٨٠٨ ملايين ريال أهمها مشروع شق وسفلتة طريق الديس البقرين بالمكلا، وصيانة ورصف طريق عقبة لقلت في مديرية يبعث وتنفيذ المرحلة الأولى من الخط الدائري لمدينة المكلا بطول ٣٠ كيلومتراً، وتوسعة طريق جولة الريان العيون بطول ١٥ كيلومتراً.

وأضاف المهندس متعافي: إن المشاريع قيد التنفيذ تشمل أيضاً سفلتة شوارع مدن الديس الشرقية والريدة وقصيعر الحامي المقد حلفون ثوبان وشق وسفلتة روبة المهندسين في مرحلته الأولى، بالإضافة إلى رصف ساحات وشوارع مدينتي الديس الشرقية والريدة وقصيعر والحرم الجامعي بمنطقة فلك وطريق المكلا وادي حمم بطول ٤٧ كيلومتراً بتكلفة مليار ريال.

كما نفذ مكتب الأشغال العامة والطرق بوادي وصحراء حضرموت خلال الـ٢١ عاماً الماضية مشاريع خدمية في مجال الطرق بتكلفة ٤٥ ملياراً و٣٧٣ مليون ريال.

وأوضح مدير عام مكتب الأشغال العامة والطرق بوادي وصحراء حضرموت المهندس مراد عبدالقادر بإسلامه أن المشاريع المنفذة شملت ٤٢ مشروعاً سفلتة شوارع مدينتي سيئون وتريم بطول ٢٠ كم، ومشروع وتقوية وتحسين طريق المكلا – سيئون – تريم بطول ٣٣٥ كيلومتراً، ومشروع طريق صافر – حضرموت بطول ٣١٠ كيلومترات ،وطريق تريم – ثمود بطول ٢٢٠ كيلومتراً. وقال أن المشاريع شملت مشروع سفلتة ١٠ كيلومترات بوادي حضرموت وطريق مدودة بمديرية سيئون بطول ٤ كيلومترات وطريق قصر الحوطه بطول ٣ كيلومترات بتكلفة بلغت ٢٢ ملياراً و٨٤٨ مليوناً و٤ آلاف ريال، فضلا عن تنفيذ ١٤ مشروع رصف شوارع بتكلفة ٣ مليارات و٢٨٩ مليوناً و٧٠٥ الاف ريال.. وأضاف المهندس بإسلامه: إن عدد المشاريع المنفذة في مجال الإنارة بلغت ثمانية مشاريع بتكلفة مليارين و٧٠٧ ملايين و٨١٤ الف ريال تضمنت ١٦ ألفاً و١٤٢ عموداً فيما بلغت قيمة الأعمال المنفذة في مجال التشجير ٤٤٤ مليوناً و٩١٣ ألف ريال، فضلا عن ٥٩٥ مليون ريال قيمة مشاريع التوريدات.

---

١٦ مليار ريال تكلفة ٣ مشاريع استثمارية جديدة بالحديدة

■ ،،الحديدة/خديجة بورجي

أوضح الأخ عبدالله عبدربه عمر مدير عام فرع الهيئة العامة للاستثمار بالحديدة في تصريح للثورة بأنه تم تسجيل ثلاثة مشاريع استثمارية خلال يناير – مارس من العام الحالي ٢٠١١م بكلفة إجمالية بلغت ١٦ ملياراً و٤٢٥ مليوناً ٤٥٠ ألف ريال، منها مشروعان صناعيان احدهما مصنع لصهر وتصدير الرصاص والآخر مصنع لإنتاج هياكل المباني والمنتجات الحديدية المتنوعة، بتكلفة بلغت (٥ مليارات ٩٢٥ مليوناً و٤٥٠ ألف)، وقيمة الموجودات الثابتة لهما بحوالي مليارين و٩٨١ مليوناً و١٣ ألفاً و٤٠٠ ريال ومن المتوقع أن يعمل وفي هذين المشروعين ٣٣٠ عاملاً وعاملة، والمشروع الثالث مشروع زراعي عبارة عن مزرعة لزراعة الربيان كلفتها الإجمالية عشر مليارات وخمسمائة مليون ريال ومجودتها الثابتة مليار ومائة وأربعون مليوناً وتسعمائة وأربعة وعشرون ألف ريال ويتوقع أن يعمل بها ١٥٩ عاملاً وعاملة، لافتا إلى المشاريع الاستثمارية التي تشهد المحافظة تنفيذها والتي تنفذ حاليا بشكل بطئ نتيجة لما تمر به اليمن من أحداث توتر تشهدها الساحة اليمنية، مشيراً إلى أهمية الاستثمار التي يعد أهم العوامل المساعدة لمكافحة البطالة، متمنيا أن تشهد الفترة القادمة تسجيل عدد من المشاريع الاستثمارية والعمل على التغلب على كافة الصعوبات.

فرق ميدانية لتقييم الانضباط الوظيفي في عدن

■ ،،عدن/سبأ

كلف مكتب الخدمة المدنية والتامينات بعدن أمس ٤ فرق تفتيش إدارية مكونة من خمسة من مراقبي الانضباط الوظيفي بالنزول الميداني إلى المكاتب الحكومية ووحدات العمل الإداري والإنتاجي والخدماتي العاملة في عدن لتقييم مستوى الالتزام الوظيفي بقواعد وضوابط العمل وفقا لنظام ساعات الدوام الرسمي.

وأفادت مدير عام مكتب الخدمة المدنية والتامينات بعدن سميرة عقربي، لوكالة أنباء اليمنية /سبأ/ أن الفرق التفتيشية الميدانية التي باشرت مهامها صباح السبت في النزول الميداني إلى تلك المرافق سترفع تقارير تبين مدى الانضباط الوظيفي والقصور والتأخير والغياب والأسباب، مع تأكيد من المسئول المختص في المرفق الحكومي ووحدة العمل الإدارية وعدد القوائم الحاضرة والغائبة ورفعها إلى مكتب الخدمة المدنية لاتخاذ الإجراءات وفقا للقوانين.. مشيرة إلى أن النزول التفتيش سيتواصل عقب إجازة عيد الوحدة اليمنية المباركة للغرض نفسه.

ودعت عقربي مدراء عموم كافة المكاتب الحكومية ووحدات العمل الإداري للقطاعين العام والخاص إلى التعاون مع فرق التفتيش الميداني وذلك استنادا لتوجهات وزارة الخدمة المدنية والتامينات والتعاميم الصادرة بهذا الصدد في تقديم كافة البيانات المطلوبة للتأكد من مدى الانضباط الوظيفي والالتزام بقواعد العمل حتى تكون المطالب مشروعة ومتساوية في الحقوق والواجبات والكشف عن الغائبين عن العمل دون أي تسويف.

تدشين برنامج تنمية المهارات الذاتية وفنون الإلقاء بأمانة العاصمة

■ متابعة/ حسن شرف الدين

دشن مركز بصمتي للتدريب والاستشارات أمس بأمانة العاصمة برنامج «تنمية المهارات الذاتية وفنون الإلقاء لدى الشباب» بمشاركة ٢٥ متدرباً ومتدربة والذي يستمر حتى ٢٦ من الشهر الجاري.

وفي تصريح لـ«الثورة» أوضح مدير عام مركز بصمتي للتدريب والاستشارات طه أحمد سنان أن المشاركين سيتلقون خلال أسبوع ثلاث دورات تدريبية.. مشيراً إلى أنهم سيتعرفون على كيفية اكتشاف الذات وتنميتها وطرق مهارات العرض والإلقاء بالإضافة إلى تعريفهم على كيفية إدارة الوقت.

وأضاف سنان أن المركز يهدف من خلال البرنامج تنمية قدرات الشباب والشابات في مجال التنمية الذاتية حتى يواجهوا صعوبات الحياة ويتركوا بصمات إيجابية في بناء اليمن الحديث، كما يهدف إلى انعاش الشباب من وضع الركود الذي يعانونه في الوقت الراهن والذي قد يغير من نفسياتهم.. مشيراً إلى أن المركز يقوم بتأهيل الشباب من خلال إقامة عدد من الدورات التدريبية في مجالات عدة حتى يكونوا فاعلين في المجتمع.

وفاة ٢٩ شخصا وإصابة ١٨٥ في حوادث مرورية الأسبوع الماضي

■ ،،صنعاء/سبأ

لقي ٢٩ شخصا حتفهم وأصيب ١٨٥ شخصا إصابة ١٠٧ منهم بليغة جراء ١٢٣ حادثا مروريا في مختلف محافظات الجمهورية خلال الأسبوع الماضي.

وأوضح تقرير صادر عن الإدارة العامة للمرور بوزارة الداخلية تلقت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) نسخة منه أن الحوادث التي توزعت على ٥٦ حادث صدام ، ٣٦ حادث دهس و٧ حوادث انقلاب ، تسببت في خسائر مادية بلغت ٢١ مليونا و٦٨٥ ألف ريال يمني.

وذكر التقرير أن أمانة العاصمة احتلت المرتبة الأولى بـ٤٥ حادثا ، في حين احتلت محافظة تعز المرتبة الثانية بـ٢١ حادثا ، يليها محافظة الحديدة بـ ١٢ حادثا ورابعا محافظة صنعاء بتسعة حوادث .

وارجع التقرير أسباب الحوادث إلى الاهمال والسرعة والخلل الفني وعكس الخط والتجاوز الخطر .

خلال عقدين من الزمن

منظمات المجتمع المدني مؤشرات إيجابية في العملية التنموية

■ ،،تقرير/ فاروق مقبل الكمالي

شكل قيام الوحدة اليمنية في الـ ٢٢ مايو ١٩٩٠م، بداية الانطلاقة الحقيقية لمنظمات المجتمع المدني المتصل بالعمل الجماهيري خدمة للمجتمع في ظل ما أولاه دستور وقوانين الجمهورية اليمنية من اهتمام ورعاية لهذه المنظمات.

وعلى مدى خمس سنوات مضت شهد قطاع العمل الجماهيري المدني طفرة كبيرة في اعداد المنظمات الجماهيرية المرخصة قانونا حيث ارتفع عدد الجمعيات والاتحادات من ٣ آلاف و٥٥٢ جمعية في العام ٢٠٠٥ م إلى أكثر من ٧ آلاف منظمة جماهيرية في نهاية عام ٢٠٠٩م حسب إحصائيات قطاع التنمية في وزارة الشئون الاجتماعية والعمل .

وتتفاوت اعداد المنظمات والمؤسسات الاهلية على مستوى المحافظات، حيث سجلت أمانة العاصمة صنعاء أعلى نسبة بين المحافظات بواقع ١٢,٦٪ بينما احتفظت محافظة الحديدة بصدارة المحافظات في نسبة الجمعيات والاتحادات التعاونية بواقع ١٩٪ تليها محافظة عدن بواقع ١٤,٢٪ فيما يبلغ عدد المنظمات والمؤسسات والجمعيات الخيريّة الفين و٢٥٠ بنسبة ٤٠٪ تنتشر في محافظات الجمهورية.

وتوضح الإحصائيات أن منظّمات المجتمع المدني الأجنبية العاملة داخل أراضي الجمهورية اليمنية بلغت حتى نهاية العام ٢٠٠٩م نحو ٤٣ منظمة مختلفة الجنسية من إجمالي منظّمات المجتمع المدني غير الحكومية الداخلية والخارجية ،فيما تبلغ نسبة المنظمات غير الحكومية التي تركّز نشاطها على بناء القدرات لمختلف المؤسسات والجمعيات في أمانة العاصمة أو في المحافظات ٢٥,٦٪ من إجمالي المنظّمات غير الحكومية الأجنبية في مختلف المجالات. تعد الحكومة اليمنية منظّمات المجتمع المدني جزءاً مهما من نسيج المجتمع وشريكا أساسيا للجهود الرسمية في عملية البناء والتنمية ومن هذا المنطلق فقد عملت الحكومات اليمنية المتعاقبة منذ إعلان قيام الجمهورية اليمنية على إفساح مجال واسع امام هذه المنظمات وقدمت لها كل الدعم والرعاية في سبيل إيصال خدماتها ورسالتها للمجتمع كل بحسب اختصاصه.

وتولي الحكومة اهتماما كبيرا ومتزايدا للعديد من تلك المنظمات الجماهيرية ذات الطبيعة المهنية والتي تشمل النقابات والاتحادات كالاتحاد العام لنقابات العمال والاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية والاتحاد التعاوني الزراعي واتحاد نساء اليمن ونقابات المعلّمين والمحامين والصحفيين والاطباء والمهندسين كما شمل هذا الاهتمام والرعاية كومية العديد من الجمعيات الخيرية الفاعلة وغيرها من المنظمات الجماهيرية التي تنتسب إليها شرائح واسعة من المجتمع، وتقدم مساهمات اجتماعية وصحية وتؤمن أنشطة ترفيهية واجتماعية، ومشاريع مشتركة بينها في الجانب التنموي.

وتشير التقارير الحكومية إلى أن الدعم الرسمي لقطاع منظمات المجتمع المدني تركز خلال العقدين الماضيين في عدد من الجوانب منها المالي والتشريعي ومنها العيني إذ قدمت الحكومة عبر وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لهذه المنظمات خطابات إلى الجهات المانحة كما وجهت الصناديق والبرامج والمشروعات لدعم هذه المؤسسات والجمعيات ودعم قُدراتها الفنية والإنتاجية والمهارية لتقوم بدورها في تنفيذ مشروعاتها المجتمعية ، كما حصلت هذه المنظمات والمؤسسات على إعفاءات جُمركية وضريبية، بلغت خلال الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٩م، أكثر من ٦٠ مليون دولار، فيما تصل المبالغ الحكومية المقدّمة نقدا لدعم بعض الاحتياجات داخل هذه المنظّمات إلى ٣٠٠ مليون ريال سنويا.

ويوضح التقرير أن الدعم الحكومي لمنظمات المجتمع المدني لم يقتصر على الجانب المالي والمعنوي بل وصل إلى تمكين عدد من الجمعيات والمنظمات من إدارة مراكز اجتماعية وصحية لتقوم بإدارتها واستثمارها لتشكل مصدر دخل دائم لهذه المنظمات والجمعيات، كما شجعتها على إنشاء المشروعات الصغيرة والإقراض الصغير والاصغر وتوجيه البنوك والمؤسسات المالية والائتمانية لتقديم التسهيلات والتشجيعات والحوافز لهذه الجمعيات.

وتظهر المسوحات والدراسات المقيمة لعمل منظمات المجتمع المدني أن هناك عملا اهليا جيدا وممتازا رغم المصاعب والمشكلات التي تواجهها المنظّمات والتي جعلت حوالي ١٥٪ من هذه المنظّمات شبه مجمّدة، وحوالي ٥٪ منها لم تمارس أي نشاط منذ إنشائها، فيما تعمل ٥٪ من هذه المنظمات في إطار ضيّق للغاية لخدمة اعضائها، و١٥٪ تمارس نشاطها في شهر رمضان المبارك والاعياد الدينية حسب ما يؤكده تقرير شبكة منظّمات المجتمع المدني للتنمية .

لكن تقارير وزارة الشئون الاجتماعية والعمل تشير إلى أن مساهمة ٨٤٤ منظّمة اهلية في العمل الخيري والخدمي والاجتماعي بلغ في العام ٢٠٠٥م نحو ٥ مليارات ريال .. معتبرة ذلك مؤشراً إيجابيا لعمل منظمات المجتمع المدني التي تلقى قبولا واستجابة من قبل الحكومة والمواطنين. وتشير وزارة الشئون الاجتماعية والعمل إلى أن منظمات المجتمع المدني استطاعت أن تحدث فرقا في الواقع اليمني منذ بدأت هذه المنظمات نشاطها .. وبحسب تقارير الوزارة فإنه من الممكن لهذه المنظّمات أن تُساهم بشكل أكبر في تنمية المجتمعات وإيصال مساعداتها إلى الفئات الفقيرة والأسر الأكثر عوزاً لو تغلّبت على مشكلات ضعف القُدرة الإدارية والتنظيمية واستطاعت تأهيل كوادرها وتعزيز البناء الداخلي الهيكلي وتوفير الموارد في الاوقات المناسبة، وأنه من الممكن أن تحدث فرقا أكبر لو أن نسبة المنظمات الفاعلة تزايدت، فنسبة المنظمات الفاعلة يتراوح بين ٣٠ – ٣٥ ٪ من العدد الإجمالي .

ويرى تقرير شبكة منظمات المجتمع المدني للتنمية أنه على الرغم من أن اغلب المساعدات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني تصب في إطار المساعدات العينية والمادية المباشرة، إلا أن هذه المنظمات لم تسهم في تفعيل انشطتها الموجّهة للتنمية في الريف كأنشطة تمويل للمشاريع الصغيرة للفقراء .. لافتا إلى أن دور هذه المنظمات خلال فترة الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦– ٢٠١٠م في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم يرق إلى المستوى المأمول، وأن مساهمتها انحصرت في إطار البرامج والأنشطة التي تتّصل بمساعدة الفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة وبعض الأنشطة الثقافية والاجتماعية. وأكد التقرير أن توسعا كبيرا طرا في عدد المنظّمات غير الحكومية وفي نشاطاتها كماً ونوعاً وفي فاعليتها في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية خلال السنوات الماضية.

كما شهدت نقلة نوعية عند إعداد الخطة الخمسية الثالثة في مستوى منظّمات المجتمع المدني في العملية التنموية تمثّلت في البدء في رسم السياسات وفي متابعة خطط وإستراتيجيات التنمية، وكذا مساهمتها في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإيصال المساعدات إلى الفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة والأنشطة الثقافية والاجتماعية التي تخفّف من الفقر.